تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر

د.وفاء سعد إبراهيم يوسف *

موجز

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر السياسة التجارية في مصر على معدل البطالة في مصر خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1980-2017 من خلال استخدام نموذج انحدار خطى متعدد ، وبالاعتماد على بيانات سلسلة زمنية Time Series Data خلال فترة الدراسة.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، تم باختصار عرض السياسة التجارية في الفكر الاقتصادي في أدبيات مختلفة ، مع عرض وتحليل السياسة التجارية المصرية ، كما تم تحليل كل من معدل التعريفة الجمركية والصادرات والواردات المصرية خلال فترة الدراسة. كما تم تناول مفاهيم معدل البطالة في الفكر الاقتصادي ، ثم عرض وتحليل نتائج القياس.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تأثير سلبى للسياسة التجارية ، ممثلة في مؤشر الإيرادات الضريبية من التجارة الدولية كنسبة من إجمالي الإيرادات ، على معدل البطالة، كذلك توصلت الى التأثير السلبى لمعدل الاستثمار على معدل البطالة، مع العلم أن المتغيرات لها معنوية إحصائية.

The Impact of Trade Policy on the Unemployment Rate In Egypt

Abstract

The main objective of this study is to analyze the impact of trade policy on the unemployment rate in Egypt over the period 1980-2017, using a multivariate linear regression model depending on a time series data.

The study explored the trade policy and unemployment in economic thought and different literatures . Furthermore, the study analyzed the evolution of tariff rate, export and imports of Egypt during the period of the study .

The study showed that trade policy affected negatively on unemployment rate. In addition, investment rate had negative impacts on unemployment rate. Noting that the variables have statistical significance..

* مدرس بقسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان .

المقدمة:

تعتبر السياسة التجارية من أهم السياسات الاقتصادية التى عمل صانعو القرار فى الاقتصاد العالمى على إستخدامها خلال الخمسين السنة السابقة، مما أدى إلى زيادة أهمية التجارة على المستوى الاقتصادى والسياسى على حد سواء، ودفع اقتصاديات الدول لوضع سياسات تجارية تعمل على حماية تجارتها وتقويتها لمواجهة المنافسة العالمية. فمن الملاحظ أن عقد الخمسينيات إلى عقد السبعينيات القرن الماضى كان الإتجاه العام للاقتصاد الدولى هو حماية التجارة من خلال وضع القيود التجارية، وخاصة جانب الواردات لتخفيض العجز فى الميزان التجارى ومن ثم العجز فى ميزان المدفوعات. وفى بداية ثمانينيات القرن الماضى وإلى الآن تم الإتجاه لعدد من الدول خاصة دول جنوب شرق آسيا المعروفة بدول النمور الآسيوية إلى تحرير التجارة، من خلال خفض القيود الجمركية والقيود التجارية على الواردات ومنح الدعم للصادرات، لزيادة الصادرات وتقوية السلع المحلية والحصول على وضع أفضل للمنافسة فى السوق الاقتصادى الدولى.

وهناك عدد من الدراسات التى تناولت تأثير السياسة التجارية على أداء الاقتصاد ومنها، (Gozgor، 2013) التى تناولت إختبار تأثير الإنفتاح التجارى والعولمة على معدل البطالة فى الدول السبع الكبرى G7 وهى كندا، وفرنسا، والمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلت الدراسة إلى التأثير السلبى والمعنوى إحصائياً لكل من حجم السوق، والعولمة، والإنفتاح التجارى على معدل البطالة فى الدول السبع الكبرى[1].

كما تناولت دراسة (Yanikkaya، 2013) إختبار كيف يؤثر تحرير التجارة على معدل النمو فى قطاعات العمل فى الدول النامية والدول المتقدمة. وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفتاح التجارى فى شكل أو هيكل التجارة المرتفعة من حيث القيمة لا يؤثر بشكل فعال فى خلق الوظائف فى الدول النامية، ومن ثم لا يؤثر بشكل كبير على خفض معدل البطالة، بالإضافة إلى أن التجارة المرتفعة من حيث القيمة لها تأثير عكسى على قطاعات العمل الصناعية فى الدول المتقدمة. وفى المقابل لها تأثير إيجابى على العمل فى قطاعات الصناعة والخدمات فى الدول النامية، ومن ثم توفير فرص العمل وخفض معدل البطالة[2].

كما إستخدمت دراسة (Nwaka , at.el، 2015) نموذج Vector Error Correction لقياس تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة فى نيجيريا. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة بين السياسة التجارية ومعدل البطالة فى الأجل الطويل، حيث الزيادة فى الناتج الحقيقى ومستوى الدخل الفردى الناتج من إنشاء المشروعات وفتح الأبواب أمام المستثمرين وإلغاء القيود يؤدى بدوره إلى خفض معدل البطالة فى الأجل الطويل(3).

بالإضافة إلى دراسة (Warrad، 2017) والتى تناولت تأثير الإنفتاح التجارى على معدل البطالة فى الدول العربية وهى الجزائر، والبحرين، ومصر، والأردن، وعمان، والسعودية، وتونس خلال الفترة الزمنية (1990-2015). وتوصلت الدراسة إلى التأثير السلبى للإنفتاح التجارى على معدل البطالة، حيث كلما زادت الدولة من إتجاهها نحو الإنفتاح أدى ذلك لإنشاء المزيد من المشروعات التى تعمل على خلق فرص عمل، ومن ثم خفض معدل البطالة، بالإضافة إلى إرتفاع فى معدل النمو الاقتصادى(4).

كذلك تهدف دراسة (Zaki and Salem، 2017) إلى إختبار تأثير الإنفتاح التجارى على العمل خاصة على قوة العمل فى القطاعات غير الرسمية وقطاعات العمل المؤقتة ذات العقود الأقل من 12 شهر من إجمالى القوة العاملة فى مصر خلال الفترة الزمنية (1998-2012) بإستخدام بيانات مجمعة Panel Survey. والتى شهدت عدة تغيرات فى قطاع العمل فى تلك الفترة خاصة خلال الأحداث السياسة التى شهدتها مصر، وتأثير ذلك على الصادرات والإنتاجية وقواعد العمل. وتوصلت الدراسة إلى التأثير الإيجابى للإنفتاح التجارى (التى يمثلها التعريفة الجمركية) على قطاعات العمل غير الرسمية وقطاعات العمل ذات العقود المؤقتة(5).

وتستمد الدراسة الحالية أهميتها فى كونها لا تركز فقط على حرية السياسة التجارية والإنفتاح التجارى، بل تهتم وتركز على السياسة التجارية كسياسة اقتصادية للدولة لفترة زمنية طويلة نسبياً. لتمر بمرحلة حماية التجارة إلى مرحلة حرية التجارة، بإستخدام مؤشر حصيلة الإيرادات الضريبية من التجارة الدولية نسبة من إجمالى الإيراد الكلى للدولة.

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة فى إرتفاع معدل البطالة فى مصر خاصة فى الفترة الأخيرة التى تلت الثورة المصرية فى عام 2011، مما استدعى صانع القرار إستخدام السياسات

الاقتصادية لمحاولة خلق فرص العمل وزيادة الإنتاج. وتمثل السياسة التجارية أهم الأدوات التى تعمل مصر على استخدامها لفتح السوق المصرى، والحصول على حصة من السوق العالمى. بالإضافة إلى عقد المعاهدات والإتفاقيات التى ينص بعضها على إقامة مشروعات إستثمارية فى مصر لخلق فرص عمل وزيادة الإنتاج، ومن ثم خفض معدل البطالة. كما تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية: وهى "هناك تأثير للسياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر".

وتهدف هذه الدراسة إلى إختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية الأساسية، بجانب دراسة السياسة التجارية فى مصر خلال فترة الدراسة والتى تمثل أحد أهم الأدوات أمام مصر للدخول إلى السوق العالمى، وزيادة التعاملات التجارية وعقد الإتفاقيات والمعاهدات التجارية، بغرض زيادة المشروعات الإستثمارية والإنتاجية لخلق فرص العمل، ومن ثم خفض معدل البطالة. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف تعتمد الدراسة على الأسلوب الوصفى فى عرض الإطار النظرى للسياسة التجارية وعرض السياسة التجارية فى مصر وتحليل كل من معدل التعريفة الجمركية والصادرات والواردات المصرية خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى عرض البطالة فى الفكر الاقتصادى، بجانب الأسلوب القياسى بإستخدام نموذج إنحدار خطى متعدد بإستخدام بيانات سلسلة زمنية لتوضيح أثر السياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة (1980-2017).

وتنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام بخلاف المقدمة، القسم الأول يتناول الإطار النظرى للسياسة التجارية فى الفكر الاقتصادي ، ويتناول القسم الثانى تحليل السياسة التجارية فى مصر، ويلقى القسم الثالث الأضواء على انعكاسات السياسة التجارية فى مصر على كل من معدل التعريفة الجمركية والصادرات والواردات المصرية خلال فترة الدراسة، أما القسم الرابع فيوضح البطالة فى الفكر الاقتصادى، ويختص القسم الخامس بتوصيف النموذج القياسى وتحليل النتائج. ويضم القسم الأخير الخلاصة وأهم نتائج وتوصيات الدراسة.

أولاً : السياسة التجارية فى الفكر الاقتصادى

تعتبر السياسة التجارية من بين السياسات الاقتصادية التى تعطى للدولة حق المشاركة فى العلاقات الاقتصادية الدولية. والتى تعتبر من أهم ركائز وأدوات السياسة الاقتصادية منذ القدم والتى تتضمن قواعد وتشريعات رسمية مصدق عليها من طرف الدولة التى ترتبط بينها تجارياً، وذلك بتقييد أو تحرير التجارة حسب ظروف كل دولة. كما أنها جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية المطبقة فى مجال التجارة الدولية، حيث تعتبر السياسة التجارية تلك السياسات التى تتبعها الدولة فى مجال التجارة الخارجية بغرض التأثير على الصادرات والواردات، كما تلجأ الحكومات إلى وضع السياسات التجارية بهدف معالجة الإختلال فى ميزان المدفوعات.

كذلك تعرف السياسة التجارية بإنها مجموعة الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الدول فى نطاق علاقتها الاقتصادية مع الدول الآخرى فى مجال الإستيراد والتصدير بصفة أساسية، حيث يتم إستخدام السياسة التجارية كأداة للتنويع الصناعى وخلق القيمة المضافة. كما أنها مجموعة الأساليب والأدوات التى تتخذها الدولة للحد من الواردات أو لتشجيع الصادرات(6).

لذلك فإن السياسة التجارية تتعلق بإدارة التجارة الخارجية للدولة والتى تؤثر على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل، الناتج المحلى الإجمالى، والإستثمار، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة. ومن ثم يمكن القول بأن السياسات التجارية تتواجد فى الاقتصاديات المفتوحة التى تقيم علاقات اقتصادية مع العالم الخارجى ولا توجد فى الاقتصاديات المغلقة(7). ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن السياسة التجارية هى سياسة اقتصادية مطبقة فى مجال التجارة الدولية عن طريق التأثير على الصادرات والواردات بغية تحقيق أهداف اقتصادية معينة.

كما أن التطور الاقتصادى الذى شهدته الدول المختلفة أدى إلى تطور السياسات التجارية التى إتبعتها هذه الدول منذ عهد التجاريين وحتى الآن. حيث أن كل مرحلة تتطلب توازن قوانين ونظم وإجراءات معينة لتنظيم تجارتها الخارجية حسب متطلبات المرحلة وإحتياجاتها وحسب النظام الاقتصادى الذى تتبعه كل دولة. فمن الملاحظ أن المذهب التجارى هم أول من إتبعو السياسات التجارية حيث تبلور هذا المذهب وأهميته فى أواخر القرن السابع عشر وإستمر بالإزدهار حتى أوائل القرن الثامن عشر. وإعتمدت الفكرة الأساسية للتجاريين فى أن الدولة يجب عليها أن تستخدم

كل قوتها وصلاحياتها من أجل تحقيق النفع العام، لذلك كان يعتبر الحياة الاقتصادية والسياسية على أنهما أدوات وآليات يستطيع من خلالها صانع القرار أن يحقق الكفاءة والعدالة المطلوبة من خلال وضع القوانين وإستخدام الأجهزة العامة بشكل كفء، ومن ثم فإن القوانين التى تضعها الدولة لتنظيم الدولة كل من النشاط التجارى والزراعى والصناعى يمكن أن تحقق نتائج أكثر فاعلية عن تلك التى وضعتها المحاولات الفردية[8].

ويتبنى المذهب التجارى سياسات عدائية ، وهى سياسة إفقار الدول الأخرى أو سياسة إفقار الجار، وتنص على أن ربح الدولة قائم على خسارة الدولة الأخرى وذلك عن طريق تحقيق أكبر قدر من الثروة عن طريق تدفق الذهب وتراكمه وتحقيق فائض فى الميزان التجارى. ولإستمرار تحقيق ذلك تتخذ الدولة كافة إجراءات السياسة التجارية والتى من أهمها فرض الضرائب على الواردات، وزيادة الدعم للصادرات، بالإضافة إلى الرقابة على سعر الصرف، والتدخل فى آليات السوق والرقابة على الأسعار والأجور وزيادة الإحتكار ليزداد ربح طبقة التجار، حيث هى الطبقة المسئولة فى المذهب التجارى عن زيادة ثروة الدولة وقوة نفوذها. ومن ثم يعمل المذهب التجارى نحو الحماية وليس الحرية التجارية.

وبعكس المذهب التجارى إهتمام المذهب الطبيعى بالحرية الاقتصادية والإعتماد على فكرة التوازن التلقائى وعدم التدخل فى الحياة الاقتصادية، حيث كل ما يجرى فى الدولة هو بالقانون الطبيعى الذى يعمل على تصحيح الإختلال دون التدخل من الأفراد فى صورة الدولة. لذلك إنصب إهتمام المذهب الطبيعى على النشاط الزراعى لأنه يمثل الإنتاج الطبيعى من دون التدخل من قبل الأفراد، ولم يعطى الإهتمام الملائم لكل من النشاط الصناعى والنشاط التجارى. كذلك لم يهتم بفرض الضرائب كوسيلة للحصول على الإيرادات حيث تتمثل قوة الدولة فى الناتج الصافى للدولة وليس بما تملكه الدولة من ذهب وفضة، من ثم لم تلقى السياسة التجارية إهتمام كبير من قبل المذهب الطبيعى[9].

أما المذهب الكلاسيكى فقد عارض بشدة فكرة التدخل فى الشئون الاقتصادية والتدخل فى آليات السوق بواسطة السياسات التجارية وفكرة زيادة الصادرات وخفض الواردات من خلال زيادة

التعريفة الجمركية. وأن السياسات الحمائية والتدخل فى الإنتاج والتوزيع وتحديد الأسعار وفرض الضرائب المتعسفة ووضع القيود الجمركية، كل ذلك يعمل على تشوه السوق وزيادة عرض النقود مما يؤدى حتماً إلى رفع الأسعار داخل السوق المحلى، وزيادة قدرة الأفراد على الإستيراد وبالتالى تحول الفائض فى ميزان المدفوعات والذى يعتبر حجة التدخل وإستخدام السياسات الحمائية إلى عجز فى ميزان المدفوعات.

ومن ثم إعتمد بشكل أساسى على فكرة الحرية الاقتصادية ومن ضمنها، حرية النشاط التجارى، وعدم فرض الضرائب على الواردات لزيادة التبادل التجارى بين الدول، كذلك فكرة المنافسة التامة بين الأسواق، بالإضافة إلى إعتمادهم على فكرة التوازن التلقائى ومن ثم لا يجوز للدولة التدخل فى الحياة الاقتصادية، حيث يتم تصحيح الخلل بشكل تلقائى بقوى العرض والطلب دون التدخل. وبالتالى نادى المذهب الكلاسيكى بحرية التجارة والسياسة التجارية دون فرض قيود[10].

وفى المقابل فإن المذهب الكينزى إعتمد على التدخل لتصحيح الإختلال فى السوق وعدم الإعتماد على الحرية بشكل كبير، حيث أن الإعتماد على فكرة التوازن التلقائى لتصحيح الخلل تؤدى فى النهاية إلى مزيد من الخلل فى الفترة الزمنية القصيرة، كما أنه يحتاج إلى فترة زمنية طويلة قد تؤدى فى النهاية لمزيد من الإضرار. لذلك دافع كينز عن السياسات الحمائية والتدخل بغرض حماية الصناعات المحلية وعدم منافسة السلع الأجنبية، كما أن زيادة الصادرات تعمل على إرتفاع الأسعار وتدفق الذهب ومن ثم إنخفاض سعر الفائدة، فيعمل ذلك على تشجيع الإستثمار نتيجة زيادة المعروض من النقود، وبالتالى زيادة خلق فرص العمل. وهو ما يهدف اليه المذهب الكينزى[11].

ومن ثم إعتمد المذهب الكينزى على تدخل الدولة بالسياسة المالية حيث تعتبر أكثر كفاءة لتصحيح الخلل، وكذلك على فرض الضرائب ووضع القيود الجمركية لصالح الإنتاج المحلى وحماية المنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية. ومن ثم إتجه المذهب الكينزى نحو الحماية وليس حرية التجارة، وبهذا تعتبر السياسة التجارية سياسة حمائية.

وينحصر الإهتمام بالسياسة التجارية فى الدول النامية بالإتجاه إلى الحماية وتقييد التجارة بالإعتماد على عدد من التبريرات منها، تحسين معدل التبادل التجارى حيث أن فرض قيود جمركية سيؤدى إلى رفع أسعار السلع المستوردة، مما يؤدى بدوره إلى خفض الطلب عليها محلياً وبالتالى ينخفض سعرها فى السوق الدولى، ومن ثم سيكون له آثار إيجابية على معدل التبادل التجارى. كذلك حماية الصناعات الوليدة وهو تبرير قديم يستخدم من قبل الدول النامية كحجة قوية لفرض القيود الجمركية، حيث أن الصناعات فى أولى مراحل تكوينها تكون مرتفعة التكاليف وإلى أن تصل المنشأة الصناعية إلى حجمها الأمثل وتتمتع بوفرات الحجم، فإنها تكون فى حاجة إلى حماية من المنافسه الأجنبية. لذلك يجب فرض قيود جمركية لفترة زمنية معينة تستطيع من خلالها الصناعة الوليدة النمو واكتساب القدرة على منافسة السلع المستوردة[12].

وتنحصر طريقة الدول النامية فى تطبيق الحماية بعدد من الأدوات الأكثر إنتشاراً وتطبيقاً وهى، التعريفة الجمركية، وتعتبر من أكثر الأدوات السياسة التجارية تطبيقاً فى الدول النامية لسهولة تطبيقها لرفع سعر السلع المستوردة لحماية السلع المحلية بالإضافة إلى زيادة حصيلتها الإيرادية. ويتم فرضها إما بمبلغ معين على السلع المستوردة وتسمى تعريفة نوعية، أو بنسبة من سعر السلعة المستوردة وتسمى تعريفة قيمية، وفى بعض الأحيان يتم فرض الأثنين معاً تحت مسمى التعريفة المركبة. وهناك عدد من المناهج المتاحة للدول التى تعيد صياغة سياساتها التجارية للإستفادة القصوى منها، وزيادة الرفاهية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادى، ومن تلك المناهج، منهج إعادة الهيكلة من جانب واحد Unilateral Reforms، منهج الإتفاقيات أو الإرتباطات الخارجية External Engagement، منهج المناهج الإقليمية Regional Approaches [13].

ثانياً : تطور السياسة التجارية فى مصر

تعتبر مصر من أولى الدول العربية التى نقلت إتجاه سياساتها التجارية من إتجاه الحماية إلى الحرية، فبعد حصول مصر على إستقلالها السياسى إتجهت مصر فى سياساتها التجارية لإستراتيجية ذات توجه داخلى بإستخدام سياسة الإحلال محل الواردات وحماية الصناعات الوليدة، من خلال الإهتمام بالصناعة المحلية ووضع تعريفة جمركية على السلع المستوردة لتشجيع

الصناعة المحلية ذات التكلفة العالية. ومن ثم إرتفاع سعر السلع المستوردة لتتساوى مع سعر السلع المحلية لتواجه السلع المحلية حالة تنافس شبه متوازن مع الصناعة المستوردة، إلا أن تلك الإستراتيجية أثبتت فشلها حيث إعتمد المنتجين المحليين على دعم الدولة لحماية الصناعة الوليدة دون العمل على تحسين جودة السلعة لتصل إلى قوة السلع المستوردة. وفى المقابل لم تعمل الدولة على سحب دعمها من المنتجين لتحفيزهم على التحسين وإنخفاض التكلفة. بالإضافة إلى عدم إحلال السلع الوسيطة المستخدمة فى الإنتاج مثل الآلآت، وبالتالى إستمر الإستيراد من الخارج ولكن بفروق أسعار مرتفعة وكبيرة نتيجة التعريفة الجمركية المفروضة على الإستيراد، مما أدى بدوره إلى المزيد من إرتفاع الواردات والمزيد من عجز فى ميزان المدفوعات[14].

وإستمر الحال على ذلك منذ الإستقلال إلى عقد السبعينيات إلى أن تم التحول من الإستراتيجية ذات التوجه الداخلى بإستخدام سياسة الإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية ذات توجه خارجى بإستخدام سياسة الإنتاج من أجل التصدير، والتى أثبتت كفاءتها فى دول النمور الآسيوية. وأول خطوات التحول إنضمام مصر إلى الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة المعروفة بإسم الجات فى عام 1970 لتحصل على المعاملة التفضيلية للدول النامية التى تنص على إستمرار فرض القيود التجارية على الواردات لتشجيع الصناعات المصرية ذات الميزة النسبية مثل المنسوجات، مع العمل على تخفيض تدريجى نحو الإلغاء الكامل لتلك القيود حتى تصبح الصناعة المصرية ذات قوة لمواجهة المنافسة الدولية.

لذلك عملت مصر فى فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات على الإتجاه نحو مزيج من الحرية والحماية التجارية، فهناك سلع عملت على إلغاء القيود الجمركية عليها وسلع آخرى عملت على فرض قيود جمركية عليها لحماية المنتجات المحلية، مع البدء فى وضع والدخول لبعض الإتفاقيات التجارية ومن أهمها إتفاقيات التعاون الشامل مع دول الأوروبية فى الثمانيات. ومع إنضمام مصر إلى منظمة التجارة العالمية فى 1995 عملت مصر على الإلغاء الكامل فى بعض القطاعات للقيود الجمركية والإلغاء التدريجى للقيود الجمركية، مع إتجاه السياسة التجارية نحو الحرية وعقد العديد من الإتفاقيات التجارية مثل، إنضمام مصر إلى السوق المشتركة المعروفة بالكوميسا فى عام 1999، وإتفاقيات الشراكة المصرية الأوروبية فى عام 2004، وإتفاقية الأغادير

فى عام 2004، كذلك إتفاق خطة العمل أو كما تعرف بسياسة دول الجوار مع الاتحاد الأوروبى فى عام 2007، والإتفاقية التجارية بين مصر وتكتل الميركسور والتى دخلت حيز التنفيذ عام 2017.

ويوضح الجدول (م-1) فى الملحق الإحصائى معدل التعريفة الجمركية على جميع المنتجات بالأوساط المرجحة كنسبة مئوية خلال الفترة (1995-2017)، والتى توضح فترة الإنتقال من الحماية الجزئية إلى الحرية الكاملة بشكل تدريجى. وقد بلغ معدل التعريفة 17.5% فى عام 1995 ثم بدأت فى الإنخفاض التدريجى لتصل إلى 14.7 % فى عام 1998، وإرتفعت مرة أخرى لتبلغ 16.68% فى عام 1999، واستمر معدل التعريفة فى ثبات حول 16% خلال عامى 2000 و2001. ثم شهدت إرتفاع ملحوظ لتصل إلى 19.89% فى عام 2002. يلى ذلك موجة من الإنخفاضات المتتالية بداية من عام 2003 لتبلغ 15.04% إنتهاءاً فى عام 2009 لتبلغ 8.26%، ما عدا عام 2006 حيث بلغ معدل التعريفة 10.05%. ثم استقر معدل التعريفة خلال الفترة (2011-2015) حول 7%. يلى ذلك إنخفاض بلغ 6.63% و6.85% خلال عامى 2016 و2017 على التوالى. (شكل رقم 1)

ويتضح من التحليل السابق أن الإتجاه العام لمعدل التعريفة هو الإنخفاض تطبيقاً لإتجاه السياسة التجارية فى مصر وهو إتجاه الحرية الكاملة، وهذا ما يوضحه الشكل التالى.

ومن ثم أصبحت مصر مشاركاً نشطاً على صعيد نظام التجارة متعددة الأطراف، كما أن مصر تحصل على الأقل على معاملة الدولة الأولى بالرعاية لجميع الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية. وتعمل مصر على تحرير نظام تجارتها إرتكازاً على أساس متعدد الأطراف والإقليمى وأحادى الطرف . كما تؤيد تحرير لقطاع الزراعة، كذلك تبحث عن تحسين فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية بالنسبة للمنتجات غير الزراعية، أما قطاع الخدمات فتؤيد مصر المزيد من تحرير التجارة المتعددة الأطراف خاصة فيما يتعلق بالتوريد من خلال حركة الأشخاص الطبيعين .

شكل رقم (1)

تطور معدل التعريفة الجمركية فى مصر خلال الفترة (1995-2017)

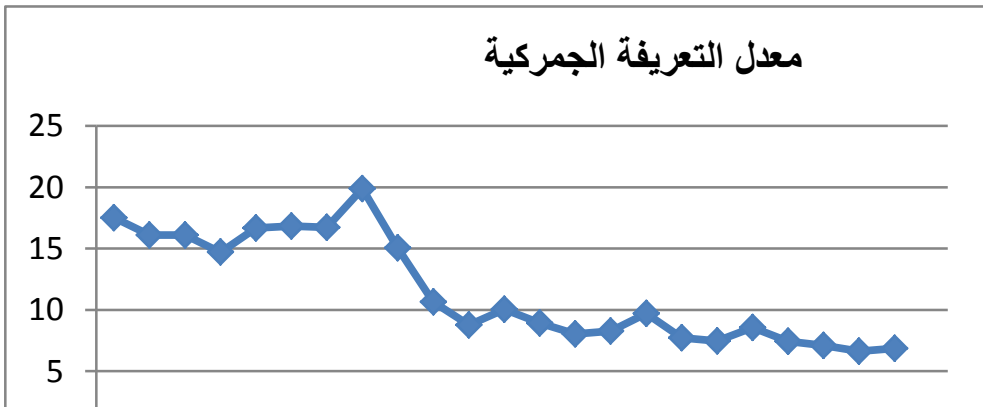

المصدر: www.worldbank/data.org.

بالإضافة إلى قانون الإستثمار الجديد الذى يشجع على الإستثمار وفتح المزيد من المشروعات الإستثمارية، حيث يعتبر الإستثمار من أهم القنوات لنقل التكنولوجيا من الخارج إلى الداخل. لذلك فى بعض الأحيان فإن سياسة الدولة لحماية المستثمرين المحليين من المنافسة الأجنبية لفترة زمنية مؤقتة أفضل من الحماية الدائمة لأنها تعمل على زيادة قوة الإستثمار المحلى أمام الإستثمار الأجنبى[15].

وتعمل منظمة التجارة العالمية كمنتدى للمراجعة الدروية للسياسات التجارية للدول الأعضاء من أجل إتاحة شفافية أكبر وفهم أشمل لهذه السياسات ولممارسات الدول الأعضاء، حيث تجرى مراجعة دورية للسياسة التجارية للدول الأعضاء الأربعة الكبرى وهم حالياً، الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، واليابان، والاتحاد الأوروبى. بينما تتم مراجعة السياسة التجارية للدول الأعضاء الكبرى المتقدمة الستة عشر كل أربع سنوات، ومنهم، فرنسا، والمانيا، والنمسا، وهولندا، والسويد. أما الأعضاء الباقون ومن بينهم مصر فتتم مراجعة سياساتهم التجارية كل ست سنوات[16]. وقد تمت المراجعة الأولى عند إنضمام مصر إلى المنظمة، ثم المراجعة الثانية لسياسة مصر التجارية يومى 24- 25 يونيو عام 1999، والمراجعة الثالثة من 26 إلى 28 يوليو عام

2005، ثم المراجعة المقررة من 26 إلى 28 يوليو عام 2011 ولكنها توقفت نتيجة الثورة المصرية، ثم المراجعة الرابعة فى شهر فبراير عام 2018[17].

وتشمل عملية مراجعة السياسة التجارية على تقديم سكرتارية منظمة التجارة العالمية تقرير منفصل حول السياسات التجارية للدولة العضو، بجانب عرض الحكومة لتقريرها حول سياساتها التجارية. وتدعى جميع الأطراف المعنية لإرسال إستفسارتها إلى الحكومة قبل إجتماع مراجعة السياسات التجارية فى جنيف، حيث تلحق الأسئلة والأجوبة بمحضر الإجتماع كجزء منه. كما أن المراجعة تأتى فى إطار إلتزامات الدولة العضو فى منظمة التجارة العالمية، وتهدف إلى تعزيز مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء بالمنظمة لعرض أهم الإصلاحات الاقتصادية والسياسات التجارية التى تنهجها وأثرها على حركة التجارة العالمية، والحفاظ على النظام التجارى العالمى ومنع الممارسات الحمائية غير العادلة فى التجارة الدولية.

وتتبنى الحكومة المصرية فى الفترة الأخيرة برنامج اصلاح اقتصادى شامل يتوافق مع إستراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر 2030، والتى تضع الملف الاقتصادى فى مقدمة أولوياتها حيث تهدف الحكومة إلى زيادة معدلات النمو الصناعى السنوى بنسبة 8%، وزيادة مساهمة الصناعة فى الناتج المحلى الإجمالى من 18 إلى 21%، بالإضافة إلى زيادة مساهمة المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى الناتج المحلى الإجمالى بنسبة 10%، فضلاً عن زيادة الصادرات بنسبة 10% سنوياً، وتوفير 3 ملايين فرصة عمل جديدة[18].

ثالثاً: إنعكاسات السياسات التجارية على تطور الصادرات والواردات المصرية

بناءً على ما سبق فإن الصادرات والواردات المصرية شهدت تقلبات مختلفة ناتجة عن السياسة التجارية المصرية، حيث يوضح الجدول (م-2) فى الملحق الإحصائى تطور الصادرات المصرية خلال فترة الدراسة (1980-2017) حيث شهدت الصادرات المصرية فترات متقلبة من إرتفاعات وإنخفاضات، حيث شهدت الثمانينيات فترة الخروج من الحماية الكاملة إلى فترة الحماية الجزئية حيث بلغت إجمالى الصادرات 6.991 مليار دولار فى عام 1980، ثم شهدت إرتفاعات محدودة لتصل إلى 7.169 مليار دولار فى عام 1983 بمعدل نمو بلغ فى المتوسط 2.5%. إلا أنها

شهدت إنخفاضاً فى عام 1987 حيث بلغت 5.87 مليار دولار. يلى ذلك إرتفاع ملحوظ فى الصادرات لتبلغ مع بداية الإصلاح الاقتصادى فى مصر فى أوائل التسعينات 10.283 مليار دولار فى عام 1991. واستمرت فى الإرتفاع لتصل إلى 13.565 مليار دولار فى عام 1995 بمعدل نمو بلغ فى المتوسط 31.91%. ولتصل فى بداية الألفية 16.174 مليار دولار فى عام 2000 بمعدل نمو بلغ فى المتوسط 19.23%.

ومع إستمرار عقد الإتفاقيات التجارية التى تعمل على خفض القيود الجمركية مثل الشراكة المصرية الأوروبية، وإتفاقية الأغادير، وإتفاقية الكوميسا، وتحول سياسات مصر التجارية من الحماية الجزئية إلى الحرية الكاملة، فقد أدى ذلك إلى تضاعف الصادرات المصرية لتصل إلى 32.191 مليار دولار فى عام 2006 بمعدل نمو بلغ فى المتوسط 99.02% أى ما يقارب 100%. ثم شهدت زيادة ملحوظة للغاية فى عام 2008 بلغت 53.800 مليار دولار، وبعد ذلك شهدت إنخفاضات متتالية حيث بلغت 48.539 مليار دولار فى عام 2011 بمعدل إنخفاض بلغ فى المتوسط 9.77 %. واستمرت الإنخفاضات لتصل فى نهاية فترة الدراسة 38.364 مليار دولار فى عام 2017. وقد يرجع ذلك إلى الأزمات السياسية والعالمية التى مر بها الاقتصاد العالمى والاقتصاد المصرى من الأزمة المالية العالمية فى عام 2008، إلى أزمة منطقة اليورو فى عام 2009، والذى يعتبر الشريك التجارى الأول لمصر مروراً بالثورة المصرية فى عام 2011 والأزمات السياسية التى تليها، بالإضافة إلى الأزمات السياسية التى شهدتها الدول المحيطة جغرافيا بمصر مثل ليبيا وسوريا. ويوضح الشكل التالى رقم 2 الإتجاه العام لتطور الصادرات المصرية كما تم تحليلها.

كما يوضح جدول (م-3) فى الملحق الإحصائى تطور الواردات المصرية خلال فترة الدراسة (1980-2017)، حيث شهدت الواردات المصرية (وعلى عكس الصادرات) إرتفاع متتالى خلال فترة الدراسة بداية من الثمانينيات والتى تعتبر مرحلة الحماية الجزئية حيث بلغت الواردات 9.821 مليار دولار فى عام 1980. واستمرت بالزيادة لتصل إلى 11.115 مليار دولار فى عام 1985 بمعدل نمو بلغ فى المتوسط 13.17%.

شكل رقم (2)

تطور إجمالى الصادرات فى مصر خلال الفترة (1980-2017) بالمليار دولار

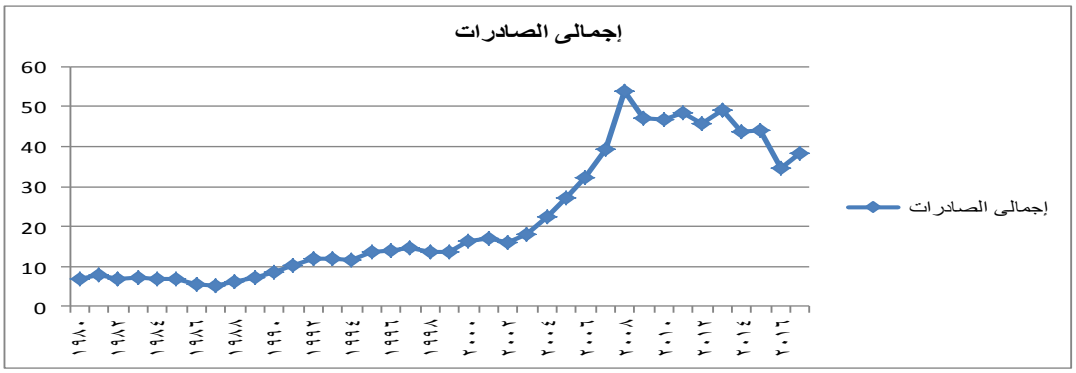

المصدر: .www.worldbank/data.org.

ثم إنخفضت الواردات لمدة عامين متتالين لتصل إلى 9.183 مليار دولار و9.222 مليار دولار فى عامى 1986 و1987 على التوالى. ثم يلى ذلك عدة إرتفاعات بلغت 14.106 مليار دولار فى عام 1990 بمعدل نمو بلغ فى المتوسط 52.99%.

ومع الإصلاح الاقتصادى إستمرت الواردات فى إرتفاع متتالى دون إنخفاض وخاصة مع الإنتقال من الحماية الجزئية إلى الحرية الكاملة لتصل إلى 22.779 مليار دولار فى عام 2000 بمعدل نمو بلغ فى المتوسط 61.45%. إلا أنها إنخفضت بشكل ملحوظ بلغ 19.916 مليار دولار فى عام 2002. ثم إرتفعت مرة أخرى لتصل إلى 62.909 مليار دولار فى عام 2008، يليها إنخفاض لتصل إلى 58.264 مليار دولار فى عام 2011 بمعدل إنخفاض بلغ فى المتوسط 7.38%. يلى ذلك إرتفاع تدريجى وملحوظ لتصل إلى 72.069 مليار دولار فى عام 2015 بمعدل نمو بلغ فى المتوسط 23.693%، وقد يرجع ذلك لكافة الإضطرابات السياسية التى شهدتها مصر فى تلك الفترة كما سبق ذكره . إلا أن الواردات شهدت خلال عامى 2016 و2017 إنخفاضاً بلغ 65.506 مليار دولار و 67.049 مليار دولار على التوالى، وقد يعود ذلك لبداية إستقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى مصر. ويوضح الشكل التالى رقم 3 الإتجاه العام لتطور الواردات المصرية.

شكل رقم (3)

تطور اجمالى الواردات المصرية خلال الفترة (1980-2017) بالمليار دولار

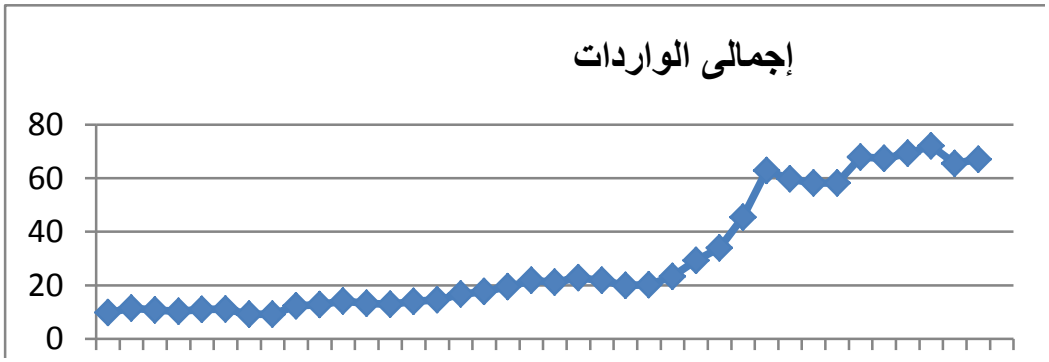

المصدر : www.worldbank/data.org.

رابعاً : البطالة فى الفكر الاقتصادى

تعتبر البطالة من أخطر المشكلات الاقتصادية التي تواجه الدول، خاصة الدول النامية مما جعل البطالة من أهم الأهداف الاقتصادية التى يعمل صانع القرار على وضع خطة من السياسات الاقتصادية، وخاصة التجارية لعلاجها وتلافي أثارها السلبية. ولقد إختلف الفكر الاقتصادى فى تفسير أسباب ظهور البطالة، فأنصب تحليل المدرسة الكلاسيكية للبطالة في الأجل الطويل، لوجود إرتباط بين البطالة والمشكلة السكانية، بالإضافة إلي تأثيرها على تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. فمع زيادة معدلات البطالة تنخفض المدخرات وينخفض التراكم الرأسمالي، وبالإعتماد على فرض تساوي الإدخار مع الإستثمار ينخفض النمو الاقتصادي.

ويعتبر السبب الرئيسى لظهور البطالة فى المدرسة الكلاسيكية هو رفض العمال العمل بالأجور السائدة، ومن ثم يزداد عرض العمل عن الطلب على العمل في السوق، وهذا يؤدي بدوره إلي تنافس العمال على فرص التوظف، مما يجعلهم يقبلون بأجور أقل، وتلك الأجور المنخفضة تؤدي إلي إنخفاض تكاليف الإنتاج ومن ثم زيادة الأرباح. وهذه الزيادة في الأرباح تحفز أصحاب المشروعات على زيادة الإنتاج وزيادة الطلب على العمال إلي أن تختفي البطالة بين العمال، ويتحقق التوظف الكامل ومن ثم يتمثل علاج البطالة عند الكلاسيك في مرونة الأجور والأسعار وإستجابتها لتغيرات العرض والطلب في سوق المنافسة الكاملة دون تدخل من الدولة أو أي قوي خارجية مثل نقابات العمال التي تمنع إنخفاض الأجور[19].

مع ملاحظة أن الكلاسيك لم يستبعدوا فكرة ظهور البطالة الإختيارية أو البطالة الجزئية حيث يعتبر أن البطالة الإختيارية هى البطالة التى تنشأ لتفضيل العمال التعطل عن العمل على أن يقبلوا العمل بالأجور المنخفضة السائدة. ولكن فى جميع الأحوال توجد فرص للتوظف تكفى لتشغيل العمال القادرين والراغبين فيه عند مستويات الأجور السائدة. أما البطالة الجزئية فهى البطالة التى تحدث نتيجة أخطاء رجال الأعمال أو المستثمرين عند تحديدهم لأحجام الطلب والإنتاج أو لتغير أذواق المستهلكين، ومع ذلك فقد أعتقد الكلاسيك أن البطالة الجزئية التى تنعكس فيها أزمات إفراط إنتاج جزئية سوف تقضى على نفسها بنفسها من خلال توافر مرونة الأسعار والأجور[20].

أما المدرسة الكينزية فلم تعترف بحالة التوظف الكامل لكافة عوامل الإنتاج التي بُني عليها الفكر الكلاسيكي، بالإضافة إلى عدم الإعتراف بمرونة الأسعار والأجور وعدم قوة نقابات العمال، حيث وضح كينز أن تلك الفروض التى قام عليها الفكر الكلايسكى لا تمثل العالم الواقعى فالعمال دائماً ما يعارضون الإنخفاض فى أجورهم النقدية، كما أن نقابات العمال فى الدول الصناعية أصبحت من أهم الكيانات التى لا يمكن أهمالها وذات تأثير كبير فى السوق، بالإضافة إلى أن الإنخفاض فى الأجور لا يمثل فقط الإنخفاض فى التكاليف ومن ثم زيادة أرباح الرأسماليين وزيادة فرص العمل. ولكن يمثل إنخفاض الأجور أيضاً إنخفاض فى الدخول ومن ثم إنخفاض فى الطلب على السلع والخدمات، ما يؤدى إلى تكدس السلع فى المخازن وبالتالى عدم قدرة الرأسماليين على خلق فرص عمل، وبالتالى زيادة البطالة بغض النظر عن زيادة أرباح الرأسماليين نتيجة إنخفاض التكاليف بما يعمل على سوء توزيع الدخول بين فئات المجتمع[21].

كذلك فإن كينز أكد أن الطلب الكلى الفعال هو الذى يحدد العرض الكلى وليس العكس وبالتالى حجم الناتج والدخل والتوظيف. ومن ثم فإن زيادة تشغيل العمال يتطلب العمل على زيادة حجم الطلب الفعال الذى ينقسم إلى طلب على سلع الإستهلاك وطلب على سلع الإستثمار. ووضح كينز أن الإستثمار ليس قائم فقط على المدخرات الشخصية ولكن قائم على مدخرات الآخرين عبر السوق النقدى والسوق المالى. وبالتالى أختزل كينز مشكلة البطالة إلي نقص الطلب الكلي الفعّال،

كما أن عدم توازن الإدخار مع الإستثمار هو أمر من الممكن أن يسبب تناقص معدل الربح نتيجة إنخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال، وثبات معدل الفائدة. وبسبب العوامل النفسية التي تؤثر على توقعات المستثمرين وتحد من تحقيق التوظف الكامل، ومن ثم فإن كينز توصل إلى أن المستوى التوازنى للدخل سيكون فى معظم الأحوال أقل من التوظف الكامل لأن كمية الإدخار والتى تتناسب مع مستوى التوظف الكامل ستكون دائماً أكبر من الكمية المستثمرة الأمر الذى يؤدى إلى أن الاقتصاد محكوم عليه بالأزمات والبطالة.

لهذا دعي كينز إلي التدخل فى الشئون الاقتصادية من قبل الدولة أو الحكومة لما لها من قدرة على التأثير من خلال إستخدام السياسة المالية بتخفيض الضرائب وخفض سعر الفائدة من أجل خفض تكاليف الإنتاج، كما دعي إلي زيادة الإنفاق الحكومي فى مجال الخدمات والوظائف الحكومية من أجل زيادة حجم الدخل والتأثير على الطلب الكلي الفعال، ومن ثم خلق فرص عمل وزيادة التوظف وخفض البطالة، مع ملاحظة أنه دعى إلى العكس فى حالة الوصول إلى التوظف الكامل وظهور التضخم فلابد من خفض حجم الطلب الكلى الفعال[22].

أما المدرسة النقدية فاعتبرت النقود هي العامل الرئيسي الذي له الأهمية في الشئون الاقتصادية، وأن ظهور البطالة يرجع إلى العوامل النقدية وأن علاجها لا يتحقق إلا من خلال إستخدام أدوات السياسة النقدية. وأن أى تقلبات فى السوق سواء تغيرات فى الدخل أو التوظف يرجع إلى تدخل الدولة فى آليات السوق أو أخطاء فى إستخدام السياسة النقدية.

وترجع المدرسة ظهور البطالة بسبب التغير فى معدلات عرض النقود دون مواكبتها فى تغير الأسعار والأجور، فعلى سبيل المثال فعند زيادة عرض النقود يؤدى ذلك إلى زيادة فى الإنفاق على الإستهلاك والإستثمار أى زيادة الطلب الكلى، وإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التوظف الكامل فإن تلك السياسة التوسعية سوف تؤدى إلى زيادة الناتج الحقيقى وتقل البطالة عن مستواها بسبب تشغيل الطاقات المعطلة. وربما لا ترتفع الأسعار بسبب مرونة الجهاز الإنتاجى عند هذا المستوى. أما إذا إستمرت هذه السياسة التوسعية فى عرض النقود فإنها ستؤدى حتماً إلى حدوث تضخم فى الأجل الطويل دون أن تتمكن من تحقيق خفض دائم فى معدل البطالة. أما فى الحالة العكسية عند إنخفاض عرض النقود فإن تلك السياسة الإنكماشية تعمل على خفض الطلب

على الإستهلاك والإستثمار ومن خفض فى الطلب الكلى إلا أن قدرة الأسعار على التكيف والإنخفاض محدودة حتى يقتنع رجال الأعمال أن هذا الإنخفاض حقيقى ومستمر، ومن ثم يتم الإستغناء عن بعض العمال، بالإضافة إلى أن العمال العاطلين لن يقبلوا العمل بأجور منخفضة مما يؤدى لزيادة فترة البطالة[23].

لذلك قد تطول فترة الإنكماش والبطالة لعدم مرونة تكيف الأسعار والأجور مع عدم قبول العمال العمل عند الأجور المنخفضة، مع إنخفاض عرض النقود وإنخفاض الطلب الكلى ومن ثم المزيد من البطالة والإنكماش النقدى، بالإضافة إلي سياسات الحكومة التي تعمل على تقديم إعانات البطالة حيث جعلت العاطلين غير متحفزين لقبول العمل عند مستوي أجر منخفض عن المبلغ التي تمنحه الحكومة في إعانات البطالة[24].

بجانب ذلك فلابد من وجود قدر من البطالة يسمي بالمعدل الطبيعي للبطالة، وهي معدل البطالة الذي يناسب الإستقرار النقدي، أي الإستقرار في الأجور والأسعار، وأي محاولة لتقليل هذا المعدل فإن تلك المحاولة سوف تقترن بتسريع معدل التضخم من خلال زيادة كمية النقود في التداول، لهذا يتعين على الحكومات ألا تستخدم سياسات التوسع النقدي عند علاج البطالة[25]. ويتمثل علاج البطالة فى العمل على تحفيز المستثمرين لزيادة الإستثمار وزيادة الناتج، من خلال خفض الضرائب المفروضة على الدخل والثروة، وتحجيم القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص، وعدم تقييد آليات السوق ومحاربة الرقابة الحكومية على الأجور والأسعار[26].

وعلى الجانب الآخر فليس هناك إختلاف بين المدرسة النيوكلاسيكية والمدرسة الكلاسيكية في رؤيتهم لمشكلة البطالة، حيث أنصب إهتمام المدرسة النيوكلاسكية على قانون ساى للأسواق وافتراض المنافسة الكاملة. لذلك استبعدوا تعرض الدولة لأزمات إفراط إنتاج ومن ثم عارضوا حدوث بطالة على نطاق واسع، بالإضافة إلى توافر مرونة أسواق العمل وعدم جمود الأجور لعلاج ما قد يحدث من بطالة جزئية فى بعض القطاعات، وعليه فإن البطالة التى تسود فى أى فترة هى إما أن تكون بطالة إختيارية أو هيكلية وهى الأمر الذى أكده الاقتصادى البريطانى بيجو A.C. Pigo فى كتابه نظرية البطالة فى عام 1993[27].

لهذا كان النيوكلاسكيك يعتقدون أن النظام دائماً يدفع نحو تحقيق التوظف الكامل بإستثناء الفترات التى تحدث فيها كوارث طبيعية أو حروب أو إضطرابات نقدية شديدة، ومن ثم فإن النيوكلاسيك أنكروا الأزمات العامة والبطالة الواسعة وأهتموا أساساً بالأجل القصير، وأن مرونة الأسعار والأجور كفيلة بتصحيح الإختلالات في سوق العمل، وتلافي وعلاج البطالة[28].

وبالنسبة لمدرسة الكينزيون المحدثون، تم التحول من المنظور قصير الأجل في تحليل البطالة والنمو إلي منظور طويل الأجل، وهو ما يعرف بمرحلة نماذج النمو الكينزية التي بنيت على أساس تحديد معدل النمو الضروري اللازم لتجنب البطالة والوصول الي التوظف الكامل للموارد الاقتصادية. ووصل فكر الكينزيون المحدثون إلي نفس نتيجة الفكر الكينزي من حيث ضرورة الإرتفاع بمستوي الطلب الكلي حتي يمكن المحافظة على مستويات الناتج والتوظف وتحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك ضرورة تطبيق أساليب السياسة المالية والنقدية لضمان تحقيق هذا الهدف والتركيز على إعادة توزيع الدخل القومي بين الموارد الاقتصادية لتلافي أزمات الركود والبطالة. بالإضافة إلي زيادة الإدخار والتراكم الرأسمالي لزيادة الناتج مع إعادة تأهيل القوي العاملة من خلال برامج تدريب لخلق عمالة ماهرة تتوائم مع فرص العمل[29].

خامساً : توصيف النموذج القياسى

تستخدم الدراسة نموذج إنحدار خطي متعدد لإختبار تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة (1980-2017). ويتم التعبير عن السياسة التجارية بالإيرادات الضريبية المتحصل عليها من التجارة الدولية نسبة من إجمالى الإيراد الكلى، بالإضافة إلى المتغيرات المستقلة الآخرى وهى معدل الإستثمار، معامل الإنفتاح، مع وضع متغير صورى Dummy variable ليعبر عن فترة تحرير التجارة. وتوضح المعادلة التالية تأثير السياسة التجارية والمتغيرات التفسيرية الأخرى على معدل البطالة فى مصر.

$$U_{it} = c_0 + c_1 I_{it} + c_2 TF_{it} + c_3 TIT_{it} + c_4 F_{it} + c_5 L_{it} \quad (1)$$

حيث أن:

i = الدولة مصر محل الدراسة.

t = عدد سنوات الدراسة وهي (1980-2017).

U = المتغير التابع ويمثل معدل البطالة مصر، وهو عبارة عن نسبة العاطلين من إجمالى القوة العاملة%.

I = معدل الإستثمار، وهو نسبة من الناتج المحلى الإجمالى.

TF = معامل الإنفتاح ، وهو حاصل قسمة مجموع الصادرات والواردات على الناتج المحلى الإجمالى.

TIT = الإيرادات الضريبية المتحصل عليها من التجارة الدولية، نسبة من إجمالى الايراد الكلى.

F= حرية التجارة ويتم التعبير عنها بمتغير صورى بوضع رقم صفر فى فترة الحماية الجزئية (1980-1994)، ووضع رقم واحد لفترة الحرية (1995-2017).

L = حد الخطأ العشوائي.

وتشير c_0 إلى ثابت المعادلة، أما (c_1, c_2, c_3 c_4, ,c_5,) فهي معلمات المتغيرات المستقلة.

أما التأثير المتوقع للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (معدل البطالة)، بالنسبة لمعدل نمو الإستثمار (I) فإن هناك تأثير سالب لمعدل الإستثمار على معدل البطالة، فعند زيادة الإستثمار، يؤدى ذلك لزيادة المشروعات الإستثمارية ومن ثم زيادة فرص العمل المتاحة، وبالتالى إنخفاض معدل البطالة، وبالتالي من المتوقع أن يكون معامل الإستثمار أقل من الصفر(c_1 <0) أي سالب.

أما تأثير معامل الإنفتاح التجارة (TF) على معدل البطالة بصفة عامة فهو سالب، حيث أن إرتفاع المعامل يعتبر نتيجة زيادة القوة العمل ومن زيادة الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم خفض معدل البطالة. ولكن بصفة خاصة وبالنسبة للدول النامية ومنها مصر فإن معامل الإنفتاح يعمل على زيادة معدل البطالة حيث الإنفتاح يترتب عليه فقط عدد من الوظائف للدول التى لديها ميزة تنافسية فى عدد قليل من الصناعات كما هو الحال فى مصر، ومن ثم من المتوقع أن يكون معامل الإنفتاح أكبر من الصفر (c_2>0) أى موجب[30].

وفيما يتعلق بتأثير الإيرادات الضريبية من التجارة الدولية (TIT) على معدل البطالة، فمن المتوقع أن يكون معامل الإيرادات الضريبية من التجارة الدولية أقل من صفر (c_3< 0) أى سالب.

حيث تعبر الإيرادات عن إتجاه السياسة التجارية فكلما كانت السياسة تتجه إلى الحرية كلما يتم خلق فرص عمل وخفض معدل البطالة. أما التأثير المتوقع لحرية التجارة (F) على معدل البطالة فهو سالب، حيث يترتب على إرتفاع حرية التجارة فتح الأسواق الدولية أمام المنتجات المصرية ومن ثم زيادة المشروعات الإستثمارية وزيادة خلق فرص العمل، وزيادة الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم خفض معدل البطالة، لذلك من المتوقع أن يكون معامل حرية التجارة أقل من الصفر ($c_3<0$)، أي سالب.

1.5 إختبارات تحديد طريقة القياس

تستخدم الدراسة الحالية بيانات السلسلة الزمنية Time Series Data في القياس، لذلك فقبل تقدير النموذج هناك عدد من الإختبارات العملية لتحديد طريقة القياس، وهي:

- إختبار جذر الوحدة حيث يتم إستخدام إختبار جذر الوحدة Augmented Dickey Fuller Unit Root Test لبيانات السلسلة الزمنية للحكم على مدي سكون أو إستقرار البيانات. وتم وضع نتائج هذا الإختبار في الجدول (1).

جدول رقم (1)

نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات نموذج تقدير أثر السياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر (1980-2017)

المتغيرات	اختبار ADFالإحصائي	المعنوية
I	*4.562-	0.004
TF	3.830-	0.026
TIT	*6.657-	0.000
U	3.656-	0.039

* مستقرة عند المستوي الأول للفروق.

وتشير النتائج إلي إستقرار متغيرات معامل الإنفتاح ومعدل البطالة عند المستوى الصفرى، وإستقرار متغيرات الإيرادات الضريبية ومعدل الإستثمار عند المستوى الأول للفروق، بإستخدام الثابت Intercept والإتجاه Trend وفترة إبطاء واحدة.

كذلك قبل تقدير النموذج لابد من التأكد من عدم وجود مشكلة الإرتباط المتعدد بين المتغيرات الكلية المستخدمة في النموذج. ويقصد بالإرتباط المتعدد (Multicollinerarity) وجود علاقة

إرتباط بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة الأخري، مما يؤثر على دقة المعلمات المقدرة. وتم التأكد من عدم وجود إرتباط متعدد من خلال عدد طرق منها حساب الإرتباط Correlation من خلال البرنامج Eviews. ويبين جدول (2) نتائج الإختبار:

جدول رقم (2)

نتائج إختبار الارتباط المتعدد لتقدير نموذج أثر السياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر (1980-2017)

Variable	I	TIT	TF
I	//	0.639	0.207
TIT	0.639	//	0.067
TF	0.207	0.067	//

المصدر: برنامج Eviews.

ويتضح من الجدول عدم وجود إرتباط خطي متعدد بين أحد المتغيرات المستقلة ومتغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة الأخري في النموذج.

كذلك التأكد من عدم وجود مشكلة التباين Hetroskedasticity من خلال إستخدام إختبار White Test والذى يوضح لو قيمة الإحتمال أكبر من 0.05 يدل على عدم وجود مشكلة التباين، أما لو قيمة الإحتمال أقل من 0.05 يدل على وجود مشكلة التباين. ويبين جدول (3) نتائج الإختبار:

جدول رقم (3)

إختبار White Test لمشكلة التباين Hetroskedasticity

F- Statistic	0.668	Prob. F(9.28)	0.730
Obs R-Squared	6.717	Prob. Chi-Square(9)	0.666
Scaled Explained SS	3.514	Prob.Chi-Square(9)	0.940

المصدر: برنامج Eviews.

ويتضح من الجدول عدم وجود مشكلة التباين حيث بلغ قيمة الإحتمال أكبر من 0.05.

2.5 نتائج التقدير

تستخدم الدراسة الحالية بيانات السلسلة الزمنية Time Series data لمصر خلال الفترة (1980-2017)، من خلال إستخدام نموذج إنحدار خطي متعدد لإختبار تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر. هذا وقد تم تجميع بيانات المتغيرات عن الفترة (1980- 2017) من مصدر بيانات صندوق النقد الدولى من الموقع الإلكتروني www.IMF\Data.org، ومصدر بيانات البنك الدولى www.Worldbank\data.org.

وظهر فى نتائج قياس المعادلة مشكلة الإرتباط الذاتى بين قيم حد الخطأ عبر الزمن وذلك من خلال إختبار ديرين وتسون Durbin-Waston حيث بلغ قيمة D.W (0.99)، ولعلاج تلك المشكلة يتم إستخدام معدل البطالة كمتغير مستقل مبطأ لفترة زمنية واحدة $U_{it(t-1)}$، ولهذا سيتم تقدير معادلة معدل البطالة كالتالى:

$$(2) \quad U_{it} = c_0 + c_1 I_{it} + c_2 TF_{it} + c_3 TIT_{it} + c_4 F_{it} + c_5 U_{it(t-1)} + c_6 L_{it}$$

ويقدم جدول (4) نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر (1980-2017).

جدول رقم(4)

نتائج تقدير نموذج أثر السياسة التجارية على معدل البطالة

فى مصر خلال الفترة (1980-2017)

المتغيرات	قيمة المعلمات Coefficient	T-Statistic	المعنوية
C (الثابت)	9.372	4.165	0.000
I	0.120-	2.879-	0.007
TF	0.497	0.444	0.656
TIT	0.150-	2.939-	0.006
F	0.171-	0.425-	0.673
U(-1)	0.426	2.865	0.007
R^2	0.890		
Adjusted- R^2	0.872		
F-Statistic	50.384		0.000
D.W	1.50		

المصدر: برنامج Eviews.

تشير نتائج التقدير في جدول (4) أن قيمة معامل التحديد المعدل R^2 بلغ (0.89)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر (89%) من التغيرات في معدل البطالة فى مصر. وأن قيمة إختبار F الإحصائي يدل على أن النموذج جيد وقدرته التفسيرية عالية، وأن المتغيرات المستقلة مجتمعة لها تأثير معنوي على معدل البطالة خلال فترة الدراسة (1980-2017).

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات التفسيرية على معدل البطالة، فإن التقديرات تشير إلي أن إشارات معاملات المتغيرات التفسيرية تتفق مع تلك المتوقعة عند التوصيف النظري للنموذج. حيث بلغ التأثير السلبي لمعامل الإستثمار (0.120) وهذا يعنى أنه عند زيادة الإستثمار بنسبة 1% يؤدى ذلك إلى خفض معدل البطالة بنسبة 0.120%، كما أن تأثير الإستثمار معنوى إحصائياً عند مستوى 1%. كما توضح التقديرات التأثير الإيجابى لمعامل الإنفتاح حيث بلغ معامل الإنفتاح (0.497) وهذا يعنى أنه عند زيادة الإنفتاح بنسبة 1% يؤدى إلى زيادة معدل البطالة بنسبة 0.497%، مع العلم أن تأثير الإنفتاح على معدل البطالة غير معنوى إحصائياً.

كذلك توضح التقديرات التأثير السلبى لإجمالى الإيرادات الضريبية على التجارة الدولية نسبة من الإيراد الكلى على معدل البطالة حيث بلغ معامل الإيرادات الضريبية (0.150)، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات الضريبية على التجارة الدولية بنسبة 1% يؤدي إلي خفض معدل البطالة بنسبة 0.150%. كما أن تأثير الإيرادات الضريبية على معدل البطالة معنوي إحصائياً عند مستوي 1%. وفيما يتعلق بمعامل حرية التجارة فتشير التقديرات إلي وجود تأثير سلبى لمعامل حرية التجارة على معدل البطالة، بلغ (0.171). وهذا يعني أنه عند زيادة الحرية بنسبة 1% يؤدي إلي خفض معدل البطالة بنسبة 0.171%. مع العلم أن هذا التأثير غير معنوي إحصائياً.

وتشير النتائج السابقة للنموذج القياسى إلى تأثير السياسة التجارية فى مصر على معدل البطالة بداية من الحماية الجزئية إنتقالاً إلى الحرية، وعقد المزيد من الإتفاقيات والترتيبات التجارية التى تعمل على خلق فرص عمل وزيادة الإنتاجية ورفع معدل النمو الاقتصادى. ومن ثم صحة فرضية الدراسة القائمة على "وجود تأثير للسياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر".

سادساً .الخلاصة والنتائج

تهدف الدراسة إلى إختبار أثر السياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر خلال فترة الدراسة (1980-2017) بإستخدام نموذج إنحدار خطى متعدد مع إستخدام بيانات السلسلة الزمنية. وفى سبيل تحقيق هذا الهدف فقد تضمنت الدراسة أربعة أجزاء بخلاف المقدمة، حيث تعرض الجزء الثانى بإختصار إلى السياسة التجارية فى الفكر الاقتصادى. ثم تم عرض السياسة التجارية فى مصر بإختصار بداية من إتباع إستراتيجية ذات التوجه الداخلى المعتمد على الإحلال محل الواردات، وفرض قيود جمركية لحماية الصناعة المحلية وحماية فرص العمل، إنتقالاً إلى مرحلة الإستراتيجية ذات التوجه الخارجى بإستخدام سياسة الإنتاج من أجل التصدير، وإلغاء القيود الجمركية المفروضة على الواردات وفتح الأسواق أمام المنتجات الأجنبية، بالإضافة إلى توضيح الجزء الثانى لأثر إتجاه السياسة التجارية فى مصر على التجارة المصرية من خلال تحليل كل من معدل التعريفة الجمركية وإجمالى الصادرات والورادات المصرية فى فترة الدراسة. كما تناولت الدراسة فى الجزء الثالث البطالة فى الفكر الاقتصادى بداية من الفكر الكلاسكى إنتهاءاً بفكر الكينزيون المحدثون.

أما الجزء الرابع فتناول أثر السياسة التجارية على معدل البطالة خلال الفترة (1980-2017) بإستخدام نموذج إنحدار خطى متعدد بإستخدام البيانات السلسلة الزمنية، وقد أظهرت نتائج النموذج الحقائق التالية :

1. الأثر السلبى لإيرادات الضريبية من التجارة الدولية على معدل البطالة حيث بلغ التأثير السلبي لمعامل الإيرادات الضريبية على معدل البطالة (0.150)، وهذا يعني أن زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 1% يؤدي إلي خفض معدل البطالة بنسبة 0.150 %.
2. الأثر السلبى لمعدل الإستثمار على معدل البطالة، حيث بلغ معامل الإستثمار (0.120). وهذا يعني أنه عند زيادة الإستثمار بنسبة 1% يؤدي إلي خفض معدل البطالة بنسبة 0.120%.

3. أن معامل الإنفتاح له تأثير إيجابى على معدل البطالة بلغ (0.497). وهذا يعنى أنه عند زيادة الإنفتاح بنسبة 1% يؤدى إلى زيادة معدل البطالة بنسبة 0.497% مع العلم أنه غير معنوى إحصائياً.
4. التأثير السلبى لمعامل حرية التجارة على معدل البطالة حيث بلغ معامل حرية التجارة (0.171). وهذا يعنى عند زيادة حرية التجارة بنسبة 1% يؤدى إلى خفض معدل البطالة بنسبة 0.171%، مع العلم أنه غير معنوى إحصائياً.

وهكذا فإن النتائج السابقة توضح صحة فرضية الدراسة وهى "تأثير السياسة التجارية على معدل البطالة فى مصر".

وإذا أردنا الإستفادة القصوى من سياستنا التجارية فعلى الحكومة المصرية أن تنفذ مجموعة من التوصيات أهمها:

1. إستكمال تنفيذ كافة الإتفاقيات والمعاهدات الموقعة عليها مصر والإلتزام بكافة بنودها.
2. إختيار المشروعات الإستثمارية التى توفر فرص عمل مناسبة لمهارة العاملين المصريين.
3. زيادة الدورات التدريبية لرفع مهارة العاملين المصريين لتتناسب مع المنافسة الشرسة للعمالة الاجنبية فى الشركات الدولية او متعددة الجنسيات.

لذلك على صانع القرار فى مصر إعادة هيكلة كافة الإتفاقيات والمعاهدات التجارية ونوعية الإستثمارات الأجنبية داخل مصر، لكى يتم الإستفادة أكبر من تلك الإتفاقيات لخلق فرص العمل وخفض معدل البطالة الهدف المرجو تحقيقه.

الهوامش:

(1)–Gozger. G. (2013), The Impact of Trade Openness on The Unemployment Rate in G7 Countries, The Journal of International Trade and Economic Devlopment, Vol. 23, Issue. 7, pp:1018-1037.

(2)–Yanikkaya. H. (2013),Is Trade Liberalization a Solution to The Unemployment Problem?, Portuguese Economic Journal, Vol. 12, Issue. 1, PP: 57-85.

(3)– Nwaka. I, E. Uma and G. Tune. (2015), Trade Openness and Unemployment: Empirical Evidence for Nigeria, The Economic and Labour Relations Review, Vol. 26(1), PP: 117-136.

(4)– Warrad. T. (2017), Trade Openness, Economic Growth and Unemployment Reduction in Arab Region, Internatioal Journal of Economics and Financial, Vol.8(1), PP:179-183.

(5)– Zaki.C, M. Salem. (2017), Revisiting The Impact of Trade Openness on Informal and Irregular Employment in Egypt, with no publisher, PP:1-34.

(6)– غيس، موارى. (2007)، السياسة التجارية، الإستراتيجيات الإنمائية الوطنية مذكرات توجيهية فى السياسات، إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية UNDESA، الأمم المتحدة، ص:7.

(7)– Salvatore. D. (1995), International Trade Policies, Industrialization and Economic Developments, MEDIT, No. 4, P: 4.

(8)– Sally. R. (2008), Trade Policy, New Century: the WTO, FTAS and Asia Rising, IEA. The Institute of Economic Affairs, PP: 3-5.

(9)– المرزوك، خالد (2014)، السياسات التجارية، الاقتصاد الدولى، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة بابل، ص: 39.

(10)– Dorobat. C. (2015), A brief History of International Trade Thought: From Pre-Doctrinal Contributions to the 21st Century Heterodox International Economics, the Journal of Philosophical Economics: Reflection on Economic and Social Issues, Vol. viii. Issue. 2, P: 110.

(11)– Stojanov. D. (2007), Validity of the Economic Thoughts of Keynes and Marx for the 21st Century, Zb.rad.Ekon.fak.RiJ, Vol.25, No. 1, P:16.

(12)– المرزوك، خالد، مرجع سبق ذكره، ص: 40.

(13) لمزيد من التفصيل :

- Martin. W. (2001), Trade Policies, Developing Countries and Globalization, World Bank, PP:14-22.

(14)- John. S. (1990), Understanding International Trade Policies an Emerging Synthesis, Cambridge University Press, World Politics, Vol.43, No. 1, PP: 140-141.

(15)- www.mti.gov.eg.

(16)- Sally. R., op.it, PP: 100-103.

(17)- www.mti.gov.eg.

(18) - www.miic.gov.eg.

(19)- زكي، رمزي. (1998)، الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، عدد: 226، الكويت، ص: 165.

(20) - المرجع السابق، ص:169.

(21) - المرجع السابق، ص:279.

(22)- Pavlina. R. (2008), Keynes's Approach to Full Employment Aggregate or Targeted Demand?, The Levy Economics Institute of Bard College, Working Paper, No. 542, PP: 6-7.

(23) - زكى، رمزى، مرجع سبق ذكره، ص: 350.

(24)- Friedman. M. (1968), The Role of Montery Policy, "American Economic Review", Vol. 58, No. 1, pp: 2-3.

(25)- Stuart. E. (1986), The Natural Rate of Unemployment Concepts and Issues, Federal Reserve Bank of Kansas City, Economic Review, p:11.

(26)- زكى، رمزى، مرجع سبق ذكره، ص: 347.

(27) - Pigo. A. (1933), The Theory oF Unemployment, Macmillan, London, P:252.

(28)- Jerome. L. (1981), Monetarist, Keynesian, and New Classical Economics, The American Economic Review, Vol. 71, No. 2, p: 139.

(29)- Gail. J. , F. Smets. And R. Wouters. (2011), Unemployment in an Estimated New Keynesian Model, NBER, Vol. 26, P: 332.

(30) - Ghosh. A, P. Saumik. (With No Data), Opening The Pandora's Box? Trade Openness and Informal Sector Growth, Department of Economics, Claremont Graduate University, USA.

الملحق الإحصائى

جدول رقم (م-1) تطور معدل التعريفة عل جميع المنتجات بالأوساط المرجحة خلال الفترة (1995-2017) %

السنة	معدل التعريفة	السنة	معدل التعريفة
1995	17.5	2007	8.92
1996	16.1	2008	8.02
1997	16.1	2009	8.26
1998	14.7	2010	9.71
1999	16.68	2011	7.71
2000	16.82	2012	7.47
2001	16.72	2013	8.55
2002	19.89	2014	7.43
2003	15.04	2015	7.08
2004	10.63	2016	6.63
2005	8.76	2017	6.85
2006	10.05		

المصدر: www.worldbank/data.org

جدول رقم (م-2)

تطور الصادرات المصرية خلال الفترة (1980-2017) القيمة بالمليار دولار

السنة	÷إجمالى الصادرات	السنة	إجمالى الصادرات
1980	6.991	1999	13.653
1981	7.810	2000	16.174
1982	6.918	2001	17.065
1983	7.169	2002	16.090
1984	6.849	2003	18.074
1985	6.908	2004	22.257
1986	**5.644**	**2005**	**27.213**
1987	**5.087**	**2006**	**32.191**
1988	**6.069**	**2007**	**39.469**
1989	**7.094**	**2008**	**53.800**
1990	**8.646**	**2009**	**47.163**
1991	**10.283**	**2010**	**46.731**
1992	**11.885**	**2011**	**48.539**
1993	**12.034**	**2012**	**45.808**
1994	**11.714**	**2013**	**49.111**
1995	**13.565**	**2014**	**43.520**
1996	**14.033**	**2015**	**43.862**
1997	**14.778**	**2016**	**34.442**
1998	**13.754**	**2017**	**38.364**

المصدر : www.worldbank/data.org

جدول رقم (م-3)

تطور الواردات المصرية خلال الفترة (1980-2017)القيمة بالمليار دولار

السنة	إجمالى الواردات	السنة	إجمالى الواردات
1980	9.821	1999	21.144
1981	11.422	2000	22.779
1982	10.731	2001	21.801
1983	10.250	2002	19.916
1984	10.973	2003	20.219
1985	11.115	2004	23.330
1986	9.183	2005	29.245
1987	9.222	2006	33.931
1988	12.322	2007	45.443
1989	12.826	2008	62.909
1990	14.109	2009	59.712
1991	13.233	2010	58.196
1992	12.938	2011	58.264
1993	14.015	2012	67.928
1994	14.561	2013	67.399
1995	16.661	2014	69.282
1996	17.718	2015	72.069
1997	19.528	2016	65.506
1998	21.812	2017	67.049

المصدر : www.worldbank/data.org